الزمان كما في القصر سواسوا فتأمله فالفرق بيننا وبين الفرق بسبق
العدم للكنات كما عندنا وعدمها كما عندهم اما بعدها عن الله
وتاخرها عنه فمما لا يقال اذ كل الزمان حايط لمن دخل قصر
الا لمن ليس فيه فتامل هذا فانه كاشف لقناع المسيلة فالعالم
حادث ووجوده حاضر في الازل فاذا علمت هذا بقي او يقال
هل الشيخ ابن عطا الله موافق للشيخ ام مخالف له فيقال يظهر
انه في السمع والبصر مخالف وانهما عند الشيخ في ظاهر عبارته
لا ينكشف بها الوجود حتى يحصل وجوده بالفعل ففي زمان
عدمه لم ينكشف بهما وقد انكشف للعلم فلم يغب عنه سبحانه شي
ولا يعد هذا قصورا في حقهما فان القصور نقص شي مما توجها اليه
كما لا يعد خروج عن الممكن قصورا في تعلق القدرة والارادة فان قلت
لعل الشيخ اراد بالموجود الحاضر في العلم كما قال ابن عطاء الله و
الشهرستاني انه متعلق العلم عن الحقيقة الموجود عند وجه
رفع الزمان في حقه تعالى عن اذهاننا التي صار غشا لها
وحجبها عن كل خير لولا البرهان العقلي الذي ادعى له الوهم
لكاع عن الاذهان له قلت لو اراده لكان موافقا للقول
الاخر انه يتعلق بالمعدوم اذ الموجود في وقت ما من لوازم
وجوده فيه عدمه قبل ذلك الوقت فقد تعلق بالمعدوم
وهو عين القايل الذي ناظر على ابطاله ونفاه ثم قد اخذ
المجوز ممن اخذ عن الشيخ ان السمع والبصر يتعلق بذاته
وصفاته ازلا تعلقا تنجيزيا قديما وبذاتنا وصفاتنا فيما لا يزال
تعلقا تنجيزيا حادثا واذا كان قايلا به فذا قايل بانه لا يتعلق
بالموجود الا بعد وجوده على انه انتهض له دليل في اختصاص السمع
والبصر بالموجود اذ لقايل ان يجعلهما في الممكن يتعلقان به قبل
وجوده كالعلم على سبيل ما قلنا ينكشف له انه عدم
انه معدوم وانه سيوجد وانه موجود ويتعلق البصر والسمع الكناو
فلم خالف الانكشاف ولم ينصب الشيخ دليلا على مدعيه ويظهر
من خصمه المنبل انه لم يقدم دليلا على ذلك والله اعلم
لكن ان العلم والبصر على تعميمه الممكن يتعلقان بالموجود بعد

وجوده

وجوده وبالمعدوم زمان عدمه لكن على ما حققه ابن عطا الله
والشهرستاني في العلم انه محط التعلق الموجود ومن لوازم شي
وقت كذا عدمه قبله فعلم عدمه من لوازم القضية لا من محطها كعلم انه
زيدا يلزم منه علمه انه ليس عمرو او لا بكرا او لا فرسا او لا شجرا او كل ذلك
من لوازم العلم بالوجود اذ كل قضية لها محط ولوازم واطلق غيرهم
القول بعلم العدم اي يعلم انه معدوم قبل وجوده والكل صحيح
يحمل للتوفيق بان يحمل من حصر التعلق في العلم اعتبار المحط ا
القضية والعدم قبله من لوازمها فالعلم ما تعلق الا بالموجود ومن
جعله علم عدمه ووجوده راعي القضية ولازمها فتامله وانما اطلت
في هذا المقام لرفع فساد عقيدة ودفع فساد اعتقاد في الامام
ابن عطا الله فان قيل هل المصنف موافق على خصوص السمع والبصر
بالموجودات قلت كلامه رايناه على فقه الاشعري وامام الحرمين
وغيرهما ولم يحك كلامه نقد ذلك مخالفهم قال الاشعري الادراك
من قبيل العلوم على قول وراي وهو جنس اخر على قول من
قال بالقول الاول فيقول هو مماثل للعلم ولا يفترقان الا
ان احد العلمين يستدعي تعيين المدرك والعلم من حيث هو علم
لا يستدعي تعيين المعلوم فلا جرم يقول العلم يتعلق بالمعدوم
والادراك لا يتعلق به اذ المعدوم لا يتعين انتهى قال الشهرستاني في
و التظن ان هذا الراي وهو مذهب الكعبي فانه لم يثبت الادراك
معنى اصلا والاشعري اثبته معنى وقال هو من جنس العلوم
فان الباري سميع بصير بادراكين وهما علمان مخصوصان وراء
كونه عالما يعلم هو مدلول الاحكام والاتقان ومن قال بالقول
الثاني يستدل بان العلم بالشي اذا اضيف الى علم اخر تجدده
واتحد المتعلق واستوى العلمان في صفات النفس لم يتصور
اختلافهما فلما وجدنا من انفسنا اختلافا بين العلم والا
دراك واحسسنا تفرقة بين المعلوم خبرا والمرئي عيانا مع
اتحاد المتعلق والاستوا في الحروف علمت ان الجنسين
مختلفان وان صفات الاكمه لو احاط علما بجميع ما احاط
به البصير حصل له كل علم سوى الادراك والشاهد

Copyright © King Saud University